

بيان ممثل جمهورية كينيا

يُعد انعدام الأمن الغذائي شاغلا عالميا وتهديدا للبشرية. وقد تأثر القرن الأفريقي سلبا بارتفاع أسعار الأغذية، والأسمدة والوقود. وينسجم موضوع الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق مع الحاجة إلى "تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي".

ويأتي هذا في أعقاب تضخم أسعار السلع المرتبط بتداعيات جانحة كوفيد-19، والنزاع السائد في سلال الأغذية العالمية الرئيسية، والآفات والأمراض بما في ذلك غزو الجراد الصحراوي، وانتشار دودة الحشد الخريفية، وفي الفترة الأخيرة غزو طائر أفريقيا البني.

وفي كينيا، تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي بسبب خمسة مواسم متتالية من الجفاف. وموجة الجفاف السائدة (2020-2022) هي أطول موجة يشهدها البلد خلال الأربعين سنة الماضية، مع الإشارة إلى أن مقاطعات الأراضي القاحلة وشبه القاحلة هي الأكثر تأثرا.

والزراعة هي عماد الاقتصاد في كينيا، إذ تساهم بأكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال الصلات مع القطاعات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، للزراعة أعلى أثر مضاعف على العمالة مقارنة بأي قطاع آخر، بسبب روابطها الأمامية والخلفية القوية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى.

وأقر بالمساهمة العالمية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تعزيز الزراعة والتنمية الريفية. وتدرك حكومة كينيا الدور الحاسم الذي يضطلع به الصندوق منذ عام 1979، حيث مَوَّل ما مجموعه 980.31 مليون دولار أمريكي 20 برنامجا ومشروعا في البلد.

وقد أظهرت حكومة كينيا، من خلال نموذج للتحويل الاقتصادي يتجه من الأسفل إلى الأعلى، الزراعة كأولوية قصوى لها رافعة بالتالي من أهمية تحويل النظم الغذائية.

وترتكز استراتيجية تحويل ونمو القطاع الزراعي (2019-2029) على أربعة مواضيع استراتيجية، وهي الأمن الغذائي والتغذوي؛ والتحويل المستدام للقطاع الزراعي؛ وتنمية التجارة، والتمويل والأسواق.

ولتيسير تنفيذ الاستراتيجية، عززت حكومة كينيا التعاون بين الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات. وقد اعتمد كلا المستويين من الحكومات موضوع "تعزيز العلاقات والشراكات الحكومية الدولية من أجل نظم غذائية مستدامة نحو تحقيق 100 في المائة من الأمن الغذائي والتغذوي في كينيا". وتتمثل غاية الحكومة في تحويل القطاع الزراعي بحيث يمكنه الاستجابة للاستثمارات في الأمن الغذائي، والتغذية والزراعة الذكية مناخيا.

والصندوق شريك إنمائي مثالي وقد دعم حكومة كينيا من خلال نهجه التشاركية وبناء المؤسسات الريفية. ولديه خبرة واسعة في تمويل وفهم الأنشطة الإنمائية المطلوبة في مناطق الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، التي تشكل 80 في المائة من مساحة البلد.

وإن توفير الأمن الغذائي والتغذوي لجميع الكينيين هو مهمة وطنية. وحكومة Kenya Kwanza تؤمن بأن دعم المزارعين لزيادة إنتاجيتهم لن يمكنهم من إطعام أنفسهم وحسب، بل أيضا سيولد فائضا يساهم في الأمن الغذائي والتغذوي؛ وتحسين سبل العيش.

ويعتمد مستقبل البلد على سكان أصحاء واقتصاد لديه القدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ، والتقلبات العالمية في أسعار الأغذية الأساسية، والتأثيرات السلبية للآفات والأمراض الناشئة.

وقد اتخذت الحكومة خطوات جريئة نحو تحويل الزراعة، تشمل ما يلي:

استخدام البيانات والتكنولوجيات الرقمية لتزويد المزارعين بالإرشادات الزراعية المتكاملة التي تقدم لهم معلومات عن ماذا، وأين، ومتى، وكيف يزرعون ويشاركون في الإنتاج الزراعي، وتزويدهم بالمعلومات عن الأسواق، والموارد الإنتاجية (المدخلات).

الاستفادة من الشباب لإشراكهم في سلاسل القيمة الزراعية من خلال الاستفادة من التكنولوجيات والابتكارات الرقمية. الاستثمار في الري من أجل استخدام الأراضي، ولا سيما الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، مما يحد من الاعتماد المفرط على الزراعة البعلية.

استخدام الأراضي العامة بموجب نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة مساحة الإنتاج.

الاستثمار في نظم الإنذار المبكر – استخدام تكنولوجيات المراقبة الجوية والجغرافيا المكانية من أجل صنع القرار المستنير. تعزيز تنوع الأنماط الغذائية لاستعادة المحاصيل التقليدية العالية القيمة.

تنوع الإنتاج الذي يشمل مشاريع المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك.

تعزيز ممارسات لإصلاح النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الحراثة الزراعية، والتحريج وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

في الختام،

من أجل أن تلبي الجهود المتواصلة والمستدامة احتياجات كينيا من الأغذية، حددت حكومة كينيا تعاون أصحاب المصلحة من كلا القطاعين العام والخاص عاملاً محركاً رئيسياً في تحويل النظم الغذائية، وهذا أمر حاسم نظراً إلى أن اقتصادنا يعتمد على الزراعة.

ونحن نشجع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة في الزراعة التجارية من خلال اعتماد التكنولوجيات الزراعية التكيفية المستدامة، بالإضافة إلى ضمان الجودة للوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية.

ولذلك، جاءت مبادرات الصندوق المفضية إلى التحويل الزراعي في الوقت المناسب لدعم جهود الحكومة لتحويل مجتمعاتنا المحلية الريفية اقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج.

وأؤكد من جديد التزام كينيا بتعاوننا مع الصندوق في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحويل الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية من خلال جعلها أكثر شمولاً، وكفاءة، وإنتاجية، وقدرة على الصمود، واستدامة.